

في مواجهة العنف الجنسي ضد المرأة، العدالة الشؤيّة
"كلنا معاشون، أحياء ومتمردون".

تأثير كوفيد 19 على النساء وواقعهن.

أدت الأزمة الحالية الناجمة عن الوباء كوفيد 19، إلى تكثيف حالة عدم
المساواة الحرجة والهيكليّة، مما يسلط الضوء على الحماية الاجتماعيّة
الصئيّة لنظام الرعايّة بأقل من قيمته الحقيقيّة على جميع المستويّات
نظام مدعوم بأغلبية كبيرة من قبل النساء، سواء الأجيريات أو من خلال المهام
التي في نطاق الأعمال المنزليّة. ويتمّ تنفيذها بأعمال زائدة أو يتمّ الإستعانة
بمصادر خارجيّة في حالة معقوفة بالمخاطر حالة تتفاقم ليس فقط بسبب
الإطار الصحيّ، ولكن من خلال التأثير على حقوق العمل، والحقوق الاجتماعيّة
والمدينيّة التي تضع العديد من النساء في مواقف خطيرة جسيمة: بدون شروط
العمل عن بعد، بدون الحق في الضمان الاجتماعيّ، والفصل من العمل وERTE
أو الدخل المعيشي الأدنى للواتي ينفرن أو اللاتي يعلنن أسرهن. مع سياسة
إستراتيجية مضاربة، مع إهمال شبكات الدعم، والظروف الغير المقبولة للعمال
المنزليين بالمبيت الليلي، وقانون الهجرة الذي يمين ويجعل النساء المهاجرات
أكثر خطورة (مثل عدم إمتثال العديد من البلديات للحق في التسجيل، وحتى
الممارسات الأكثر قسوة في الإتجار بالمهاجرين وعلى الحدود). بالإضافة إلى
ذلك فإن الإجراءات التقييدية التي نتخذها حالياً تجعل المساحات غير آمنة.

وقد أدّى ضعف النظام الصحيّ الذي إضطر إلى صنع كل موارده الغير الكافية
في ظل هذا الوباء، إلى تفاقم مرافقة المرأة في كل مواقعها، وانتهاك حقوقها
وزيادة أنواع العنف عند الولادة، وإيالة العنف في الإجهاد. وكان النظام
القضائي في حالة الوباء فوضوياً وغير واضح، خاصة في حالات الحضانة المشتركة
للأولياء الأمر مما أثر على راحة ورفاه الأطفال وأمهاتهم.

فيما يتعلق برعاية الأطفال، أظهرت الأزمة وبشكل واضح، الحاجة إلى الموارد
والحقوق المدفوعة لأجر لحماية التنشئة خارج نطاق الإستعانة بمصادر خارجيّة
وإستخدام المراكز التعليميّة. هنا النقص يقودنا إلى عنفا إقتصادي يفتقرنا.

يعيش المنزل في ظل هذا الوباء، بالنسبة للعديد من النساء والفتيات والفتيان هناك غير
آمن، مع حالات عنف الشريك العنيف والعنف الأسري. تشير البيانات إلى أن هناك ضعف
عدد الإتصالات الهاتفية في أسهم الحجر الصحي، وتؤكد خدمات الإنباه أنه، خاصة
في فترة ما بعد الحجر الصحي، تمت متابعة العديد من المواقف التي كانت قيد الإحتواء.
وأنه مع جميع الإجراءات الحالية كانت هناك حالات وتوقعات سيئة، ورغم حالات
العنف هاذم لم يتمّ السعي إلى توسيع المساحة لتوفير الرعايّة الأساسية لشروط السلامة
سواء كانت الإستعانة بمصادر خارجيّة أو أخرى، وهذا دائماً معقوفة بالمخاطر.
وخلال هذا الوباء، كان عليهم تخصيص موارد شخصيّة لمواصلة تقديم الخدمات في هذا

الرأية المرفقة. لقد طبقت المؤسسات على الكيانات والخدمات وتخلت عنها.
تأثير كوفيد 19 على أزمة نظاهية، والتلاعب باليمين المتطرف.

وفقا للمسح العالمي لعام 2019 حول العنف ضد المرأة، الصادر عن الوفد
الحكومي لمناهضة العنف ضد المرأة، فإن ما يقرب من 60% من النساء
فوق سن 16 عاما قد عانين من العنف (الجسدي والنفسي والإقتصادي
والجنسي - التحرش والإعتداء). بسبب حقيقة كونهن نساء (مسنات،
شابات، نساء متحولات، مثوقات، نساء عرقيات، نساء مهاجرات، نساء
ذوات قدرات متنوعة، نساء بالغات، نساء من سياقات ريفية و حضرية...)
هناك لنا تكافح لإبراز جميع أشكال العنف التي تعد أدوات لقمع النساء
بشئى أشكالهن وأنواعهن في مجتمع أبوي. مطالبين بالتنفيذ الكامل
للتربية العاطفية والجنسية، مطالبين بتحقيق الضمان الكامل لحقوقنا.
نحن نعيش في حالة أزمة منهجية، حيث تزيد القوى الإقتصادية والسياسية
العالمية من الإجراءات غير المستقرة في سيناريو يتسارع على تخفيض الحقوق
الاجتماعية والسياسية. يصاحب هذا الهجوم النيوليبرالي في أقرب سياق
لنا ظهور الأصولية اليعنوية المتطرفة التي تروج لها القوى المؤسسية
والاقتصادية، والتي غالباً ما تكون مرتبطة بالفرانكو. فهم يرون إمتيازاتهم
في خطر. يحترق نظام العدالة الحالي وعنف قوات الشرطة الاحتجاج والمناخنة
ويوصفهما. نخلل حازمين وملزمين في الدفاع عن الديمقراطية والحريات،
وندد بقانون الكرامة، ونطالب بحريات أكسجاء السياسيين، وجميع النساء
المسجونات ظلماً و/أو امتدقين.

يتم تعزيز الرسائل الجسدية والعنصرية ضد أي إنشقاق بإستمرار من
خلال وسائل الإعلام العامة والكشكات الاجتماعية - المملوكة بالرسائل المعادية
للمرأة، والعنصرية، والأحزاب السياسية أو الـ *Alt Right* والرهاب من حتى الأحكام
القضائية. النساء المهاجرات و/أو اللواتي يتعرضن للعنصرية غير مرئيات
وغير مصميات من العنف الجنسي، سواء بموجب القانون أو من خلال موارد
الإدارات، في مواجهة هذا الهجوم، نعد السنوات أنفسنا مطالبين بمحاربتهم
لربما مسألة بقاء.

إنهاء العدالة الأبوية.

تظهر الحركات السنوية عيوب النظام القضائي، الذي لا يتناغم مع نصف
الستان، ونحن نتحدها لوضع حقوقنا بالمرکز. سيقلق الأمر المطالبة
بتشديد النظام ضد المعتدين، فقد تم إشغال حقوقنا بما يكفي، لتبرير
الإجراءات القمعية لقانون العقوبات التي لم يصيّن ستمتاز وفاهتداع على الإطلاق

تمكنت الجمعيات السنوية من تقديم حالات نموذجية مثل حالة *Juana Rivas*
أو حالات الاعتصاب الجماعي لـ *Pamplona* أو *Manresa*، والتركيز على العديد
من الحالات الأخرى التي لم يكن لها صدى. ولكنها تؤثر كل يوم على حياة النساء

هذه المسائل القضاية المحبولة هي تلك الخاصة بمعاملة الأسرة التي
تقود النساء إلى الوساطة لتجنب وجود العنف الجنسي، عمليات الضمان
ونظمه الزيار التي يستمر فيها ما يسمى بمتلازمة الإغتراب الأبوي،
ضحايا أو صريحا، في تحديد (متلازمة غير موجودة، والتي تتركها منظمة
الصحة العالمية و CGPJ) وتلك الموجودة في الأرضين بسبب عدم وجود دليل
على شكاوي مضايقة عاملات المنزل، تلك المتعلقة بسحب الأبناء والبنات من
قبل، على أساس التحيزات الثقافية وتلك DGAIا الخاصة بالإستقبال والمعاملة
عند تقديم شكوى، وعدم إستقرار خدمات الترجمة التي تشأجرها المحاكم، إلخ.
يتعلق الأمر بالمطالبة بأن يدمج النظام القضائي المعايير الدولية، مثل العناية
الواجبة، مما يجعله الضامن لمنع العنف الجنسي والتحقق فيه، والمعاينة
عليه وإصلاحه. للتعرف مرة أخرى وإلى الأبد على المجموعة الواسعة من هؤلاء
وليس فقط تلك الخاصة بالشرك (السابق). وتفترض أنها مشكلة هيكلية
وتعسفية بدء من كونها جريمة فردية، لوقف إدامة إيذاء النساء والأطفال
والمراهقين. والإعتراف بشجاعة بأولئك الذين يخاطرون بالوثوق بالنظام،
من خلال الإبلاغ للإعتراف بالحاجة إلى التدريب الإحصائي للعاملين في القضاء
والقانون. أنه يؤخذ بعين الاعتبار أبناء وبنات الذين يعانون من العنف، والتي
تتكيف مع أشكال العنف الرقمي، الذي يوفر حماية حقيقية للمرأة ويتولى
مسؤولية تعاقبها.

لذلك نطالب بتغييرات هيكلية رئيسية للوقاية والرعاية والتعافي من جميع
أنواع العنف الجنسي، الذي يشكل مخاطر تضاف إلى جائحة الصحة العقلية
والبدنية. نحن ملتزمون بالسياسات التي تضع الحياة في المركز، ومع
تخصيص الميزانية لضمانتها.

نحن ننتقد قانون الهجرة الذي يمارس العنف ضد النساء المهاجرات ويخضع
حياتهن للنظام الأبوي، ونطالب بتسوية وضع المرأة باعتباره السبيل الوحيد
لعكس عمليات العنف الجنسي ضد النساء.

نحن نندد بصالح التنظيم الذاتي والدفاع النسوي عن النفس، لكشف
القناع عن الخطابات التي تنقلها الثقافة الرأسمالية للأبوية وكل عنفها البنيوي

في مواجهة العنف الجنسي ضد النساء، العدالة النسوية،

«الكل معا، متنوعون، أحياء ومتحدون»